



«إنتاج السودان من الذهب بلغ العام الماضي نحو 80.3 طن بإيرادات إجمالية بلغت نحو 1.156 مليار دولار وارتفاع الصادرات بنسبة 37.7 بالمئة».

أحمد صادق الكاروري  
وزير المعادن السوداني

«بعد أكثر من عامين على تطبيق أنظمة التمويل تبين لنا مدى تطور البيئة النظامية والرقابية المصاحبة للتمويل العقاري، بما يعزز من مستويات الحماية من المخاطر».

أحمد الخليفي  
محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي



## أسعار النفط تقفز بعد تأكيد الرياض وأبوظبي وبغداد خفض الإنتاج

● أرامكو تبحث خفض إمدادات النفط بما يصل إلى 7 بالمئة ● الإمارات والعراق يعلنان التزاماتهما بموجب قرار خفض إنتاج أوبك



خفض على مضض

وأضاف أن وزارته تخوض مناقشات مع الشركات الأجنبية التي تشغل الحقول العملاقة في جنوب العراق لتنفيذ بعض التخفيضات خلال فترات الصيانة المقررة.

في ذلك تقليص إنتاج حقول نفط كركوك وحقول الجنوب التي تطورها شركات نفط كبرى أو الإنتاج في مناطق أخرى تديرها الحكومة.

جبار علي لعبيبي:

العراق وضع خطة مدروسة لخفض الإنتاج مع مطلع العام الجديد



ولم يتضح على الفور حجم الخفض المحتمل في صادرات الإمارات، لكن أحد المصادر قال إن أدنوك تعتزم أيضا إجراء صيانة لصفاء الرويس خلال الفترة ذاتها وهو ما قد يقلص الطلب المحلي ويخفف التأثير على الصادرات.

وكانت أدنوك اتفقت، الشهر الماضي، على إمداد بعض شركات التكسير في آسيا بكميات من النفط تفوق تلك المتعاقد عليها في فبراير بما قد يعوض جزئيا انخفاض الإمدادات في مارس وأبريل.

ويبلغ إنتاج أدنوك من خام مريان البري الرئيسي نحو 1.6 مليون برميل يوميا بينما يبلغ إنتاج خام داس البحري نحو 650 ألف برميل يوميا، وفقا لتقديرات القطاع. وتستحوذ آسيا على معظم صادرات خام أدنوك.

وفي بغداد قال وزير النفط العراقي، جبار علي لعبيبي، أمس، إن بلاده بدأت تطبيق إجراءات لتقليص إنتاج الخام تماشيا مع قرار منظمة أوبك. وأكد أن العراق «وضع خطة مدروسة لخفض الإنتاج من حقول البلاد مع مطلع العام الجديد».

ووافقت أوبك في نوفمبر على خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يوميا اعتبارا من يناير 2017 لدعم الأسعار. ووافق العراق ثاني أكبر منتج للخام في المنظمة على تقليص إنتاجه بواقع 200 ألف برميل إلى 4.351 مليون برميل يوميا.

وعارض العراق، الذي يعتمد على مبيعات النفط كمصدر رئيسي للدخل، خفض الإنتاج في البداية قائلاً إنه بحاجة إلى إيرادات لتمويل الحرب ضد مقاتلي تنظيم داعش، لكن بغداد قبلت بعد ذلك بتقدير استراتيجي يقل عن إنتاجها الفعلي وجرى تقدير إنتاجها بنحو 4.561 مليون برميل يوميا.

ونسبت رويترز إلى لعبيبي قوله إن العراق يدرس عدة خيارات لتطبيق الخفض بما

ذكرت مصادر مطلعة أن السعودية تضع للمسات الأخيرة على خفض إنتاجها النفطي، في وقت أعلنت فيه الإمارات والعراق عن خطط لخفض الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى عودة الأسعار إلى الارتفاع ليتجاوز سعر مزيج برنت حاجز 57 دولارا للبرميل.

وقال أحد المصادر إن «أرامكو تتواصل مع جميع عملائها بشأن تخفيضات محتملة اعتبارا من فبراير وتناقش السيناريوهات المرجحة للإمدادات». وأضاف أنه «لا شيء مؤكدا بعد» مضيفا أن السيناريوهات تدور حول خفض يتراوح بين 3 و7 بالمئة.

وأكد مصدر ثان أن أرامكو ستلتقي طلبات إمدادات الخام من عملائها لشهر فبراير المقبل وأنها تقوم حاليا بتقييم أي درجات الخام يمكن خفض الإمدادات منها.

ومن المتوقع أن يجري إخطار مشتري النفط السعودي بمخصصاتهم من النفط الخام لشهر فبراير بحلول العاشر من شهر يناير الجاري.

وتوصلت الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتفاق في أواخر نوفمبر الماضي على خفض الإنتاج في النصف الأول من عام 2017 لتقليص فائض المعروض العالمي ودعم الأسعار. كما توصلت أوبك إلى اتفاق مع منتجين من خارجها.

في هذه الأثناء أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) أنها تعتزم إجراء صيانة لحقول نفطية في مارس وأبريل، من شأنها أن تقلص الإنتاج والمساهمة بنصيبها من الخفض الذي اتفقت عليه منظمة أوبك.

ورجحت 3 مصادر مطلعة، أمس، أن تؤدي صيانة الحقول إلى خفض صادرات خام مريان في مارس وشحنات خام داس في أبريل.

وتعهدت الإمارات بخفض إنتاج النفط بواقع 139 ألف برميل يوميا في النصف الأول من 2017 من مستويات إنتاج أكتوبر البالغة 3.013 مليون برميل يوميا، بما يعادل خفضا نسبته 4.61 بالمئة في إطار اتفاق أوبك الذي يهدف إلى تقليص المعروض ودعم الأسعار. وقال فيريندرا تشاوهان، المحلل لدى إنرجي سيكتس الاستشارية، إن «التزام الأعضاء الرئيسيين في مجلس التعاون الخليجي سيكون قويا لأنهم يدركون أن تطبيق الخفض سيكون السبيل الوحيد لإثبات خطأ المتشائمين».

لندن - أكدت 4 مصادر مطلعة، أمس، أن شركة أرامكو السعودية بدأت محادثات مع زبائنها في أنحاء العالم، لمناقشة خفض محتتمل للإمدادات يتراوح بين 3 و7 بالمئة من شحنات الخام في فبراير امتثالا لاتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه منظمة أوبك.

وأدى إعلان الإمارات والعراق أيضا عن خطط لخفض إنتاجهما، إلى ارتفاع سعر مزيج برنت القياسي إلى أكثر من 57 دولارا للبرميل.

وبموجب الاتفاق وافقت السعودية، أكبر بلد مصدر للنفط في العالم، على خفض الإنتاج بواقع 486 ألف برميل يوميا أو ما يعادل 4.61 بالمئة من إنتاج أكتوبر البالغ 10.544 مليون برميل يوميا.

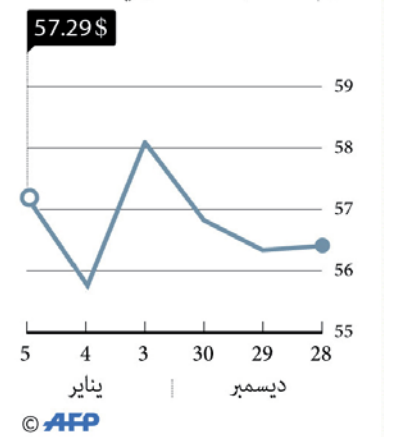
فيريندرا تشاوهان:

التزام دول الخليج سيكون قويا لأنه السبيل الوحيد لإثبات خطأ المتشائمين



### النفط في لندن

5 يناير 2017، الساعة 11:10 ت غ  
تسليم مارس، بالدولار الأميركي



## الجزائر تلجأ إلى الصيرفة الإسلامية لامتناسح السوق السوداء

● السوق الموازية تستحوذ على 40 بالمئة من الأموال المتداولة ● توقعات بألا تتجاوز حصة البنوك الإسلامية 2 بالمئة من القطاع



حاجي بابا عمي:

التفكير جار مع البنوك الحكومية لطرح منتجات مصرفية ومالية دون فوائد

ينافس حجم الأموال المتداولة عبر القنوات الرسمية في البنوك، التي تصل إلى 66 مليار دولار. وقال إن دخول تلك الأموال الهائلة إلى البنوك والقنوات الرسمية يمكن أن يعزز الاستثمار.

ويرر الوزير السابق تداول السيولة النقدية خارج القنوات الرسمية بوجود فوائد ربوية، وهي بذلك عائق أمام جلب هذه الكتلة المالية نحو البنوك، وكذلك أمام خروجها كقروض.

وقال إن «الفوائد عائق والناس تنهرب منها وترفض إيداع أموالها في البنوك»، مشيراً إلى أن خروج الأموال من البنوك كقروض يدفع المواطنين إلى تفادي إيداع الأموال في المصارف.

وتواجه البنوك الإسلامية في الجزائر مصاعب في العمل والتوسع نظرا لعدم اعتماد قانون القرض والنقد في تعاملاتها، إلا أن الخبير الاقتصادي الجزائري يعتقد أن إقرار نظام الصيرفة الإسلامية سيدفع إلى الإمام نشاط الإذخار والاقتراض على مستوى البنوك.

وتحت ضغط الأزمة النفطية وتراجع مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، أعلن وزير المالية في أكتوبر الماضي، أن السلطات تعتزم إطلاق عملة اقتراض داخلية ثانية بنسب فوائد مغرية، لاستقطاب الأموال من السوق الموازية.

ووافق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مطلع ديسمبر الماضي، على قرار للحصول على قرض من البنك الأفريقي للتنمية بقيمة مليار دولار لتمويل برامج الطاقة، وذلك للمرة الأولى منذ التسعينات.

وكشف رئيس الوزراء عبدالمالك سلال مؤخرا، أن احتياطي البنك المركزي من النقد الأجنبي تراجع في ظرف ثلاث سنوات بنحو 76 مليار دولار، ليصل إلى 114 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وتعمل في الجزائر 29 مؤسسة مصرفية، منها 7 بنوك حكومية، وأكثر من 20 مصرفا أجنبيا من دول الخليج على وجه الخصوص، وأخرى فرنسية وواحدة بريطانية.

واقترنت الصيرفة الإسلامية في البنوك المعتمدة في الجزائر على بنوك خليجية بالدرجة الأولى، على غرار فرع الجزائر لمجموعة «البركة» البحرينية وفرع بنك الخليج الجزائر الكويتي، وبنك السلام الإماراتي.

وتتضمن خدمات الصيرفة الإسلامية في السابق تمويل لشراء عقارات وسيارات ومواد استهلاكية، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

وسبق للحكومة الجزائرية أن أطلقت في أبريل الماضي، عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزائنية بنسب فوائد فاقت 5 بالمئة لتغطية عجز الموازنة، لكن غالبية الجزائريين تجنبوا العملية بسبب الفوائد.

ونسبت وكالة الأناضول للرئيس التنفيذي لبنك التنمية المحلية الحكومي محمد كريم، قوله إن «مسنى السلطات يستهدف جلب كتل مالية من السوق الموازية، وجعل التداول يتم في قنوات رسمية».

وأضاف أن طرح المنتجات الإسلامية يهدف إلى جلب المواطنين المترددين في الانخراط في منتجات مالية بها فوائد، من خلال توفير بدائل لهم تكون من دون فوائد.

ويرى وزير الاستثمار الجزائري السابق، بشير مصيطفي، أن الهدف من توجه السلطات نحو الصيرفة الإسلامية، هو تصحيح السياسة النقدية وتوحيدها في نفس الوقت، موضحا أن هذا الإجراء يكمن في استقطاب السيولة النقدية العائمة من السوق الموازية.

وقدر قيمة السوق الموازية في الجزائر بقرابة 40 مليار دولار، معتبرا أن هذا الرقم



بشير مصيطفي:

الهدف تصحيح السياسة النقدية واستقطاب السيولة العائمة من السوق الموازية

وأعلنت الحكومة مؤخرا، أنها ستطلق منتجات للصيرفة الإسلامية دون فوائد عبر البنوك الحكومية وذلك للمرة الأولى، في خطوة تهدف إلى استقطاب أموال ضخمة متداولة حاليا في السوق الموازية.

وكشف وزير المالية الجزائري، حاجي بابا عمي، الشهر الماضي، أن التفكير جار مع البنوك لطرح منتجات مصرفية ومالية دون فوائد. وقال إن «العملية يمكن أن يراقفها أيضا إطلاق عملية اقتراض في شكل سندات خزائنية لكن من دون أي فوائد».

ويرجح خبراء اقتصاد أن تستحوذ البنوك الإسلامية على حوالي 2 بالمئة من رأسمال القطاع المصرفي في الجزائر، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع دول الجوار.



اقتصاد خارج نطاق التغطية